# الفواعل في الدولة وإشكالية ترقية أداء السياسات القطاعية وتحقيق الحكم الراشد: الجزائر أنموذجاً*

د. تلعيـــــش خالد**

*تاريخ التسليم:2014/7/21م، تاريخ القبول: 2015/8/19م.
**أستاذ محاضر/جامعة خميس مليانة /الجزائر.

**ملخص:**

النظام السياسي هو مجموعة المؤسّسات والمكوّنات سواء رسّمية أو غير رسّمية تقوم بصنع السياسة العامة، من حيث الرسم والتنفيذ والتقويم هي نتاج أداء تلك المؤسّسات، وأداؤها هو من يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية ممارسة مؤسّساتها عند صنع السياسات العامة القطاعية. إن تطور المؤسّسات الديمقراطية، جعل من فواعل الدولة جزءاً مهماً في الحياة السياسية. إذ لا يستمر أي نظام حكم ولا تستقيم السياسات القطاعية بمعزل عنهم. وأصبح طرح مؤسّسات المجتمع المدني لمطالبها وأهدافها أكثر وقعا من ذي قبل بعد أن كانت مجرد ملاحظات ضد السياسة العامة التي تقررها الحكومة، أصبحت أكثر تأثيراً في صنع السياسات العامة، نظراً للوعي لدى أفراد المجتمع ما أرغم الأنظمة السياسية على إيجاد شركاء فاعلين لترقية الممارسات نحو الجودة في الحكم.

**الكلمات المفتاحية**: الدولة، السياسات القطاعية، الحكم الراشد، الجزائر.

***The actors in the State and the problem of upgrading the performance of sectoral policies and achieving good***

***Governance: Algeria model***

## *Abstract:*

*The political system is a set of institutions and components, whether formal or informal, you create public policy, in terms of designing, implementation, and evaluation is the result of the performance of these institutions, and their performance is shown varying political systems in how to exercise their institutions at the sectoral policy-making The development of democratic institutions, making the state of the actors as an important part in political life. It is not any system of governance continues upright and sect oral policies in isolation from them. And became asked civil society organizations to their demands and objectives more explosions than ever before after it was merely remarks against the public policy established by the government, have become more influential in public policy-making, given the awareness among members of the community, forcing political systems to create active partners to upgrade practices towards quality in judgment.*

***Key words**: sectorial policies, good governance, Algeria*

## مقدمة:

أيقنت الحكومات خلال مسيرتها السياسية وتباين أنظمتها واتجاهاتها الفكرية، أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها بما تصنع وتتخذ من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات. وحتى يتحقق لها ذلك، سعت جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة والمختلفة من خلال تقديم مجموعة من الخطط والبرامج التي يطلق عليها السياسة العامة الهادفة ما سمح بتحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن أغلبيتهم.

تتسم السياسات العامة بشمولية نتائجها لشرائح المجتمع عامة، ما يُحتّم على الدولة الاهتمام بصياغتها بشكل يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها، ومن ثَمَّ يُقلّل من احتمالات فشلها إلى أقل نسبة ممكنة، فهي تصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات ومعطيات صحيحة. إن صنع السياسة العامة من الأمور التي يشارك فيها جميع الأطراف السياسية المتمثلة في الهيئات الحكومية من السلطة التشريعية التي تصدر التشريعات والقوانين التي تنفّذها السلطة التنفيذية، تلك التي تعمل السلطة القضائية على مراقبتها، فهي تراقب عملية تنفيذ السياسة العامة. لكن صياغة هذه الأخيرة وتنفيذها لا يكتفي بالهيئات الحكومية نظراً للتطورات الحاصلة والتغيّرات الجذرية في العالم التي أدت إلى بروز فواعل أخرى على الساحة السياسية في كل الدول، وفتح المجال أمام فواعل غير رسمية تشارك في صنع السياسة العامّة وتقويمها، إذ تختلف عملية صنع السياسة العامّة باختلاف طبيعة النظام السياسي ونمطيته، الذي يلعب دوراً في إنتاج هذه الفواعل وهي مُحددة لنوعية كل شريك في اللعبة السياسية ودوره.

## 1. مبـررات ودوافـع إختيـار الدراسة وأهميتها.

### أ. المبررات الموضوعية:

♦ الدولة والسياسات العامة اللذين يشغلان حيزاً كبيراً في المؤسّسات المحلية والإقليمية والعالمية، ما يتطلب منا دراسة وتحليل هذين المفهومين وتعرف دورهما في ترقية مفهوم التنمية.

♦ يُلاحظ أن الدراسات والأبحاث المتخصصة التي تناولت فواعل الدولة والسياسات العامة تكاد تكون منعدمة على كافة المستويات مقارنة بباقي المواضيع الأخرى التي يزخر الميدان بدراسات وأبحاث كثيرة هذا ما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع ومحاولة إيجاد محصلة وقراءة جيدة له.

### ب. المبررات الذاتيـة:

رغبتنا في اختيار الموضوع، ونظراً لأنه يدخل صلب اهتمامي كوني دارساً في حقل العلوم السياسية توجب عليّ الاهتمام بمختلف جوانب فواعل الدولة ومساهمتها في صنع السياسات العامة ومحاولة التعمق فيهما بُغية أن تكون الدراسة منطلق لإسهامات عملية أخرى، ومُحاولة مني في المساهمة في تقديم تصورات وإقتراحات لتطوير أطر صنع السياسات العامة والتعرف على دور فواعل الدولة في دعم وترقية الحكم الراشد في الجزائر وأهم التحديات والإصلاحات التي تواجهها.

**ج. أهمية الدراسة:**

♦ تعد فواعل الدولة من المواضيع المثيرة للنقاش في الوقت الحالي على الأصعدة والمستويات كافة.

♦ فواعل الدولة تعتمد على مميزات تعكس معايير المشاركة، المساءلة، إضافة إلى ما تجسده أدوار الدولة.

♦ تتضمن هذه الدراسة إطاراً نظرياً فكرياً عن فواعل الدولة وإطاراً معرفياً يقف على دعم دور هذه الفواعل في صنع السياسات العامة وتحقيق التنمية.

♦ تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الجزائر تطمح في بناء صرح ديمقراطي يجسد قيم الحرية والمشاركة الفعالة، الشفافية والمصداقية، وهذا لا يتأتى إلى بتجسيد مبادئ الديمقراطية.

## 2. أهداف الدراسة.

♦ تعرف ماهية السياسات العامة القطاعية.

♦ رصد وتحليل أهم آليات السياسات العامة القطاعية ودور الفواعل في دعم التنمية.

♦ رصد أهم العمليات التنموية وفهم العلاقة التي تربط السياسات العامة بالتنمية.

♦ فهم الأبعاد التنموية التي تؤثر في بناء سياسات عامة رشيد تحقق الاستقرار وتشجع سياسة الاستثمار النوعي والهادف.

## 3. إشكالية الدراسة.

لقد أصبحت الدولة مجرّد شريك من بين الشركاء أو الفواعل التي لها دور في صنع السياسة العامة. إذ إن البرنامج الحكومي يحوي على عدد من السياسات القطاعية التي أفرزتها الحاجة الملّحة للمجتمع. انطلاقا من ذلك فإن تطبيق السياسات القطاعية يؤدي إلى إنتاج عدد من الفاعلين يختلفون في الأدوار بالنظر إلى عدد من المحددات التي تبيّن أهميتهم ونوعيتهم بالنسبة للقطاع المشاركين فيه. فإلى أي مدى تساهم الفواعل المنتجة في صنع وتقويم السياسات العامة وإنتاج الحكامة في الدولة بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة؟ انطلاقا من هذه الإشكالية فإنها تبرز لنا عدداً من التساؤلات. نذكرها على النحو الآتي :

◄ ملامح النظام السياسي الجزائري في ظل التحول الديمقراطي؟.

◄ ماهية مظاهر مساهمة الفواعل غير الرسّمية في صنع وتقويم السياسة العامة؟

◄ ما هو دور الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية في صنع وتقويم السياسة؟

◄ هل هناك علاقة تجمع المجتمع المدني والقطاع الخاص بالسلطة؟.

◄ ما هو دور القطاع الخاص في تحليل وتوجيه السياسة العامة؟.

للإجابة على الإشكالية نطرح الفرضية التالية محاولة مِنّا فهم وبناء مقاربة معرفية جديدة تسهم في ترقية الحكم نحو الرشادة. لذلك تبرز مظاهر مساهمة الفواعل غير الرسّمية في صنع وتقويم السياسات العامة من خلال دور المجتمع المدني ومؤسّساته. فيعمل في التأثير على السياسات العامة من خلال ما تقدمهُ من اقتراحات للحكومة تقوِّم بها السلوكيات السياسية بمَّا يقود نحو جودة للحكم. ومن خلال ذلك نطرح تصور للخطة نجيب فيه على الإشكالية ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحناها. على النحو الآتي:

♦ المحور الأول: مأسّسة التحول الديمقراطي في الجزائر وإنتاج فواعل الدولة.

♦ المحور الثاني: الفواعل السياسية وترشيد قرار السياسات القطاعية.

♦ المحور الثالث: الفواعل غير الرسّمية: مقاربة معرفية.

♦ المحور الرابع: القطاع الخاص وتحقيق الجودة السياسية.

♦ المحور الخامس: القطاع الخاص شريك داعم لأسس الحكم الراشد في الجزائر.

## 4. منهجية الدراسة:

إن موضوع الدراسة الذي نحن بصدد تفكيك إشكاليته مُعقد ومُتشابك بفعل أبعاده المتعددة، لذلك فمن غير الممكن الإحاطة بالموضوع من جميع الجوانب بالارتكاز على مقاربات ومناهج تعتمد التبسيط والتجزؤ والاختزال. وللإجابة عن الأسئلة وإثبات مدى صحة الفرضية الرئيسية، اعتمدنا استخدام منهجية متكاملة ترمي إلى ربط الكل وأجزائه، الشمولي والخاص، ووضع الأشياء والظواهر محل الدراسة في سياقها الزماني والمكاني ولتحقيق ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لوصف الفواعل في الدولة، وكيفية تعاملها مع السياسات القطاعية، وكيفية توظيف المهارات لتحقيق تنمية متعددة الأشكال في الجزائر، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في مختلف محطاته وهو ضروري في التوضيح والمقارنة بين ما يجب أن يكون، وبين ما هو موجود على الواقع الفعلي. كما أن الدراسة الميدانية أيضا تحتاج منا استخدام المنهج الإحصائي لتعرف الإحصائيات الضرورية الخاصة بحالة الجزائر، والدور الذي قامت به الحكومات المتعاقبة نحو تحقيق أهداف وسياسات رئيس الجمهورية، وما هي نوعية القرارات التي صنعتها واتخذتها القيادة لزيادة وتيرة التنمية والاستفادة منها في المستقبل، وبذلك اعتمدنا المنهج الإحصائي الذي يسهم في تقريب وتقييم النتائج بين البحوث الأكاديمية والعملية.

## المحور الأول: مأسّسة التحول الديمقراطي في الجزائر وإنتاج فواعل الدولة.

إن النظام السياسي نسق يتصل بالسلطة السياسية، ويتكون من عدة أجزاء (المؤسّسات الرسّمية وغير الرسّمية)، تترابط فيما بينها ويتفاعل هذا النسق مع البيئة (الداخلية والخارجية)، بما يؤدي إلى بقائه واستمراره في الحكم لأطول فترة مُمكنة، أي تحقيق الاستقرار السياسي الذي يتطلب أن يتفاعل هذا النظام مع البيئة التي يوجد فيها بما يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية.

إن الجزائر وخلافاً لكل المستعمرات في العالم، عرفت

فراغاً مُؤسّساتياً، إذ لم تعرف وجُود مُؤسّسات وطنية سابقة على الاستعمار، وهكذا، فإنه عقب دحره سنة 1962م، كان من الممكن أن تتحول الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى بلد ديمقراطي بسبب التنوع السياسي والتعددية الفكرية والتعايش البديع والتجربة العريقة والقيادات الفذّة التي أنتجتها الحركة الوطنية الجزائرية، غير أن حسم الصراع على السلطة باستعمال القوة العسكرية منذ بداية الاستقلال، فوّت الفرصة على أجيال الجزائر حقبة من الزمن. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتأثيرات النظام الدولي الجديد على النظم السياسية، وبخاصة الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو، لذا اتضحت معالم النظام السياسي الجزائري الذي تأثر بذلك وتوجه نحو تطبيق المبادئ الديمقراطية في الحكم لترسيخ دولة الحق والقانون. إذ تم التفريق بشكل رسّمي بين السلطات الثلاث، التنفيذية، التشريعية، والقضائية بشكل عام، إذ يسهر الرئيس والجهاز التنفيذي على تطبيق القوانين، التي يسنها البرلمان الجزائري، ويقررها القضاء في الأحكام المدنية والجزائية. ولم تقف عجلة التحول الديمقراطي في الجزائر عند هذا الحد بل أسهمت في إعداد برامج للإصلاح وترشيد القرار للمنظومة الحاكمة لمواكبة كل التحولات الإقليمية والعالمية. إذ تم تطوير المفهوم الممارسات لمنظومة الحكم الراشد في الدولة، تحترم فيها كل سلطة من سلطات الدولة القواعد الموضوعة في الدستور لممارسة اختصاصاتها، إذ لا تحيد عن حُدود هذه الاختصاصات أو تتعدى على اختصاصات سلطة أخرى، وذلك من خلال قيام كل سلطة بمهامها المنوطة بها من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة. وحققت بذلك جملة من المكتسبات الديمقراطية، التي حققتها الجزائر في مجال تطبيق الديمقراطية، **يمكن تحديد هذه المكتسبات التي تعتبر عديدة، إذ نصنفها على مستوى نطاقين أساسين هما:**

## أ- على النطاق التنظيمي:

حققت الجزائر مجموعة من العناصر والمتطلبات التي عكست المفهوم الممارستي للديمقراطية واتجهت بها نحو ترسيخ قيم مجتمعية جديدة تقود نحو تفعيل نظرية العقد الاجتماعي، **يمكن تحديد هذه الإجراءات التنظيمية التي تحققت، على النحو الآتي:**

♦ **دستور ديمقراطي:** تعدّ صياغة الدساتير صناعة بشرية، تخضع لظروف الزمان، وهي عادة ما توضع لمعالجة الأوضاع القائمة وتأطير الممارسة السياسية من خلال تحديد العلاقة بين السلطات، وتبيان حقوق الأفراد وحرياتهم، والنص على الآليات الكفيلة بصيانتها؛ ولكن في نفس الوقت تبقى أحكامها غير مقدسة، بل إن الدساتير نفسها تتضمن أحكاما تتعلق بكيفية تعديلها متى استدعى الأمر ذلك. إن الدستور الجزائري الحالي يضمن إقامة نظام شبه رئاسي. وهو وسط بين كل من النظام البرلماني والنظام الرئاسي، إذ يلاحظ عليه وجود القاعدة الذهبية للنظام البرلماني والمتمثلة في مسؤولية الحكومة أمام البرلمان. وحق السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) في حل البرلمان. كما نجد أيضاً الفصل المرن بين السلطات، ثم ثنائية السلطة التنفيذية والتي تتجسد في رئاسة الجمهورية والحكومة.

♦ **تبني التعددية الحزبية:** عرفت الجزائر تبني نظام التعددية الحزبية، حيث أقر القانون العضوي للأحزاب السياسية بروز أكثر من 100 حزب سياسي تختلف في أيديولوجياتها من الأحزاب الوطنية، الإسلامية، اليسارية.

♦ **تعزيز دولة القانون:** نشير إلى التعهدات التي رفعتها الجزائر على مستوى الدولي في موضوع إصلاح الدولة و مؤسساتها محاولة لإعادة بناء شرعيتها من جديد، إصلاح قطاع العدالة، ترقيته و تقريبه من المواطن، محاربة الرشوة و الفساد من خلال آليات مكافحتها والوقاية منها (صدر قانون رقم 06 – 01، الصادر في20 فيفري 2006م) [1]، اعتماد الحوار سياسة لترشيد الحكم من خلال الزيارات الميدانية، ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مراجعة الدستور، بما يكفل تعزيز مكانتها و رفع حظوظها في احتلال مناصب قيادية.

## ب. على نطاق البناء المؤسّساتي:

يعد تطبيق المبادئ الديمقراطية محفزاً على بناء منظومة مؤسساتية، وهذا ما تجلى في تطبيقاتها في العديد من الدول، وبصفة خاصة في الجزائر، ما سمح بإنشاء عدد من المؤسّسات التي تصنع القرار، **وتتجلى هذه المؤسّسات فيما يأتي:**

■ **المؤسّسات المنتخبة:** إن تحقيق مبدأ التداول على السلطة الذي أقره الدستور الجزائري كرس تجسيد دورية العملية الانتخابية، ما أسهم في إنتاج عدد من المؤسّسات المنتخبة الصانعة للقرار السياسي والإداري على كافة المستويات. وتشمل المؤسّسات المنتخبة، ما يأتي:

**1.** رئيس الجمهورية، وهو أعلى سلطة في الدولة، ينتخب من طرف الشعب عبر اقتراع حر لعهدة رئاسية مدتها خمسة سنوات قابلة للتجديد مرة واحد.

**2.** المؤسّسة التشريعية، وتشمل قسمين أساسين هما المجلس الشعبي الوطني الذي يعتبر الغرفة الأولى ومجلس الأمة الذي يعتبر الغرفة الثانية، إذ يعتبر رأسها نائب رئيس الجمهورية، وتضم أغلب النخب وكوادر الأحزاب السياسية، التي تشكل هذه المؤسّسة عبر انتخابات حرة ودورية.

**3.** مؤسّسات المنتخبة للمجتمع المحلي، المتمثلة في المجالس البلدية والمجالس الولائية. التي تنبثق عن مؤسّسات المجتمع المحلي، وهي أداة لترقية مفهوم الحكامة المحلية للوصول إلى مساهمته في صناعة القرار وتوجيهه.

إن الجزائر تتوفر على جملة من المكتسبات الأخرى، إلى جانب المؤسّسات الديمقراطية القائمة التي جعلت من الديمقراطية أمرا مُستتباً لا يزول، وبنياناً راسخاً لا يتهدم. ما أدى إلى بروز مظاهر وسلوكيات مجتمعية حضارية، تتماشى مع مقومات وقيم وأصالة المجتمع الجزائري. وهذا لا ينفي وجود عقبات ومطبات كبحت تطور القيم الممارستية للديمقراطية، إلاّ أنها لم توقف مسيرة الديمقراطية التي تبناها النظام السياسي.

## المحور الثاني: الفواعل السياسية وترشيد السياسات القطاعية.

إن التأسيس للقيم والمبادئ الديمقراطية في المجتمعات يُحقق قيمة فعلية وتوجهاً حقيقياً للبناء المؤسّساتي الذي يعطي للقرار السياسي نوعاً من الرشد ويؤسس لبناء شراكة فعلية لشركاء

الدولة في التنمية المجتمعية، انطلاقا من ذلك فإننا نحاول تفسير سلوكيات القرار على مستوى الفواعل الرسّمية للتنمية في الدولة.

**1. السلطة التشريعية**: تعد من أهم السلطات في الدولة، ومن مهامها الأساسية هي سّن القوانين التي تنظم مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في الدولة، فالقانون هو من عمل هذه السلطة وحدها في حين يعد المرسوم بقانون من اختصاص السلطة التنفيذية؛ إذ تتباين دول العالم عن بعضها من حيث كيفية تكوين الهيئات التشريعية، وذلك باختلاف ما إذا كانت تأخذ نظام المجلس الواحد، أو نظام المجلسين، وباختلاف ما إذا كانت موحدة أو متحدة اتحادا فدراليا[2].

إن السلطة التشريعية من أقوى السلطات في الدولة بالنظر إلى قيمتها وهذا من الناحية النظرية، فهي على تماس مباشر بأفراد المجتمع بكل فئاتهم. انطلاقا من ذلك فإن مهمة المنتخبين الذين يربطهم عقد اجتماعي بالمجتمع تكون نقل متطلباتهم إلى المؤسّسات الرسّمية وصياغتها على شكل قوانين تسمح للجهاز التنفيذي بخدمة الصالح العام وتحقيق الأمن بكل مستويات في المجتمع.

على الرغم من السلطات والصلاحيات التشريعية والرقابية التي تتمتع بها السلطة التشريعية في الجزائر، إلاّ أن دوره في الحياة السياسية يتسم بنوع من الضعف والهشاشة وهذا ما أكدته الدراسات السياسية والدستورية فعلى صعيد عملية التشريع تؤكد خبرة ممارسة البرلمان التعددي في الجزائر منذ 1997م، أن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشاريع القوانين، ويقوم المجلس بمناقشتها وإقرارها بدون تعديل، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها. أمّا في المجال الرقابي يتمتع المجلس الشعبي الوطني بسلطات رقابية إلا أنه لا يمارس هذه السلطات كما يجب، وبما يعزز من دوره في مراقبة أعمال الحكومة، إذ يغلب على النشاط الرقابي للبرلمان أساليب الرقابة الأقل تأثيراً على الحكومة مثل توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجواب والتصويت بملتمس الرقابة ضد الحكومة، إذ تشير الخبرة البرلمانية في الجزائر إلى أنه لم يحدث أن قام المجلس الشعبي الوطني بالتصويت عن طريق ملتمس الرقابة ضد الحكومة لا في فترة البرلمان الأحادي منذ دستور 1963م، ولا في البرلمان التعددي منذ 1997 وإلى يومنا هذا.

رغم حداثة التجربة البرلمانية التعددية في الجزائر فقد تميزت الجلسات العامة للبرلمان بالنقاش الصريح والساخن أحياناً، وبالطرح الموضوعي في معالجة القضايا والمسائل المطروحة للنقاش، كما مثلت تلك الجلسات بالنسبة للأحزاب السياسية والنواب الأحرار فرصة للتعبير عن آرائهم بشأن ما عرض عليهم من برامج وقوانين وأوامر واتفاقيات.

**2. السلطة التنفيذية**: تعتبر الهيئة التي يقع على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها الهيئة التشريعية وتعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن، وإدارة مختلف المؤسّسات والمعالم العامة في الدولة، وبهذا يختلف تكوين هذه الهيئة من دولة إلى أخرى؛ فالنظام الرئاسي يعتمد على مبدأ الفردية، ورئيس الدولة يقوم بمباشرة السلطة الفعلية. أما النظام البرلماني يكون هذا للتوجيه بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء، بمعنى ثنائية السلطة التنفيذية، أمَّا في الدول التي تأخذ بنظام الجمعية النيابية، فإن هذا التوجيه يكون بيد هيئة مكوَّنة من عدة أشخاص مُنتخبين من قبل الجمعية النيابية، ويمكن التمييز بين نظامين إداريين هما مركزية ولامركزية الإدارة، وذلك من حيث ممارسة الوظيفة التنفيذية[3]. من خلال ذلك فإن السلطة التنفيذية هي حلقة الوصل أو الناقل، لكن هذا من الناحية النظرية، أمّا المتمعن والمتفحص لدور السلطة التنفيذية من خلال الممارسة يجد أنها تلعب دوراً مهماً ومميزاً وهي السلطة المهيمنة على باقي السلطات في الدولة، بالنظر إلى عدد من العوامل التي أثرت في قيمة دور السلطة التشريعية والسلطة القضائية. وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي في الدولة.

في الجزائر يعدّ رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية. إذ يُجسد وحدة الأمة، وهو حامي الدستور ويُجسد الدولة داخل البلاد وخارجها. ويُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري. ويجري الفوز بالانتخاب عند الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها. ويُسند جُزءاً من مهامه إلى رئيس الحكومة الذي هو نفسه معين من طرف رئيس الجمهورية[4]. إن ثنائية السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري جعل منها مهيمنة على القرار السياسي، وهذا يبين النفوذ والتأثير في المؤسّسات الأخرى وبخاصة السلطة التشريعية، ما يجعل قرار السياسات العامة القطاعية يرسم وفق إيديولوجية الحزب الفائز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

**3. السلطة القضائية**: تقتصر مهمة هذه السلطة في تحقيق العدالة، وذلك بتجسيد القوانين وتطبيقها على الواقع المعينة التي تعرض عليها في المنازعات، إذ تعدّ فرعاً خاصاً من السلطة التنفيذية، وبخاصة في الدول البرلمانية، إذ لعبت هذه السلطة دوراً أساسياً في صنع السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة.

ممّا لا شك فيه، أن مباشرة السلطة القضائية لرقابة فعالة على أعمال الإدارة كضمانة أساسية من ضمانات قيام الدولة القانونية، وحماية قانونية للحقوق والحريات الفردية ضد كل تعسف[5]. ولاشكّ أنّ قيمة وجود سلطة قضائية تمتلك من الاستقلالية يوفر لها العمل في جو مريح دون أية ضغوطات، فيسمح بتوفير العدالة في المجتمع ويحقق الرضى المجتمعي على أداء النظام السياسي، ما ينتج لنا صورة من الحياة السياسية البناءة تحقق الاستقرار السياسي للمؤسّسات السياسية والإدارية في الدولة.

في الدستور الجزائري الحالي، تعدّ السلطة القضائية «مستقلة وتمارس في إطار القانون»[6]، وهي بذلك مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. إذ إن وزير العدل في الحكومة الجزائرية مثلاً باعتباره السلطة التنفيذية لا يستطيع أن ينطق بحكم أو أن يملي على قاض من قضاة الحكم حكما معينا وإنْ كان له حق مراقبة أعمال النّيابة، فالقاضي لا يخضع إلاّ للقانون وهو محمي من جميع أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه. وهو وصف قد لا يكرس مبدأ استقلال القضاء، لأن القضاء وعلى غرار ما هو سائد في الدول المعاصرة، قلما يكون مستقلاً بمفهوم هذا المبدأ، لاسيما عن السلطة التنفيذية، التي إن كانت لا تتدخل للفصل في الخصومات القائمة أمام القضاء بصورة مباشرة، فإن اللوائح التنظيمية التي تتخذها بين الفينة

والأخرى، عادة ما تشكل تدخلاً صارخاً، يَحُولُ دون تطبيق هذا المبدأ بصورة فعلية.

إضافة إلى ما ذكرناه، من فواعل رسّمية أسهبنا في تفسيرها (السلطة التشريعية، التنفيذية، القضائية)، فإنه لا بُّد من وجود مؤسّسة عسكرية محترفة تدعم مسيرة الديمقراطية من خلال نضالها في حماية رموز الدولة وشعبها من كل الأخطار الداهمة، وبذلك تصبح أداة فعالة في ترقية الممارسات السياسية وترشيد نموذج القرار.

## المحور الثالث: الفواعل غير الرسّمية: مقاربة معرفية.

إن الحركيات التأسيسية للديمقراطية والليبرالية تنتج فواعل أساسية في بناء منطق الحكم الراشد والذي تقوم فلسفته على ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في ترشيد الحكم ببناء نظام شفاف ومسؤول بالضغط والاقتراح... والتقاضي والمساهمة الفعلية في التقييم والتقويم بما يرفع من الكفاءة التسييرية للمنظومة السياسية والقرارية ككل. وترتبط درجة تحقيق أهداف السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر بدور المؤسّسات غير الرسّمية، ومدى استقلاليتها وتأثيرها في المؤسّسات الرسّمية للنظام السياسي.

### أولا: مفهوم المجتمع المدني:

التعريف اللغوي لعبارة «المجتمع المدني» في للغة العربية، نجدها تكتسب معناها من مقابلها الذي هو المجتمع البدوي، وهو نفس الطرح تماماً عندما استعمل ابن خلدون الاجتماع الحضري ومقابله المجتمع البدوي. وفي اللغة العربية الآنية يُعد لفظ (civil)، والذي يترجم مدني، فإنه يستند في الفكر الأوروبي إلى عدة معان رئيسية هي بمثابة أضداد له معنى–التوصيف– بمقارنة عبارةً الشعوب البدائية المتوحشة في مقابلة الشعوب المتحضرة، وبذلك فإن عبارة المجتمع المدني في الفكر الأوروبي هو بناء ذلك المجتمع المتحضر، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة[7]. فالمجتمع المدني غير خاضع لأي سلطة في الدولة بالنظر إلى دوره المميز في المساهمة في تحقيق الجودة السياسية.

**التعريف الاصطلاحي**: يشير (حسين توفيق) إلى المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصفة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسّسات الطوعية التي نشأت وتعمل باستقلال عند الدولة[8]. فالمجتمع المدني هو الهيئات غير الرسّمية بصفتها عناصر فاعلة في كل المجالات، هو تمكين المؤسّسات الأهلية من تحمل المسؤولية أكبر في إدارة شؤون المجتمع، التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي[9]. من خلال ذلك نتبيّن أن المجتمع المدني يتسم بالصفة غير الرسمية ويلعب دوراً فعالاً في التأثير في السياسات القطاعية، لكن في إطار توفير الاستقلالية لهذه المؤسّسة.

### ثانيا: خصائص المجتمع المدني:

عند التطرق إلى خصائص المجتمع المدني ننطلق مما طرحه الباحث (صامويل هنتغتون) في قوله بأن المؤسّسات والتنظيمات المختلفة تشهد فيما بينها تقدما وتخلفا، وفعاليتها تتوقف ذلك أحيانا على معايير أساسية التالية[10] :

**أ. القدرة على التكيف**: بمعنى قدرة المؤسّسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، فكلما كانت قادرة على التكيف كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وثمة أنواع للتكيف.

– **التكيف الزمني**: يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

– **التكيف الجيلي**: ويقصد به قدرة المؤسّسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء إلى قيادتها، وهو ما يضمن مرونة المؤسّسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي.

– **التكيف الوظيفي**: ويقصد به القدرة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

**ب. الاستقلال**: ويقصد به، ألا تكون المؤسّسة خاضعة لغيرها من المؤسّسات والجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها موافقة لرؤية المسيطر، وتعتمد درجة الاستقلال على مدى تمكن مؤسّسات المجتمع المدني من إيجاد مصادر مستقلة للتمويل.

**ت. التعقد**: ويعني، تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسّسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات ترابية داخلها وانتشارها الجغرافي على مدى أوسع من ناحية أخرى، ومع تنوع الأهداف يضمن لها القدرة على تكييف نفسها عندما تفقد أي هدف.

**ث. التجانس**: ويعني عدم وجود صراعات داخل المؤسّسة تؤثر في ممارستها لنشاطاتها، وكلما كانت طريقة حل النزاعات والصراعات سريعة وسليمة كانت دالة على تطور المؤسّسة، بمعنى أن المجتمع المدني لا يتسّم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون ساحة للتنافس بين القوى والجماعات ويكون ذلك مؤشراً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي[11].

### ثالثا: مؤسّسات المجتمع المدني:

**تشمل هذه المؤسّسات حيزاً واسعاً من الهياكل والبنى تلك التي تتمثل في**:

**أ. الأحزاب السياسية: وقد تعددت التعريفات للأحزاب السياسية ونستعرض عدداً منها على النحو الآتي**:

عرّفَ (اندريه هوريو) الأحزاب السياسية بأنها هي التي تمثل تنظيماً دائماً على مستوى الدولة والمستويات المحلية، ويسعى للحصول على مساندة شعبية، ويهدف إلى الوصول للسلطة وممارستها وذلك من خلال تنفيذ سياسات معينة. وقد عرفها أيضا (جيوفاني شارتوري) بأنها جماعات سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين العامة[12]. كما عرّفها (ندمو ندبير) بأنها اتحاد بين مجموعة من الأفراد، غرضه العمل لتحقيق الصالح العام القومي وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعا[13].

إن الأحزاب السياسية، هي جماعات سياسية منظمة تسعى للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب، على عكس جماعات المصالح، والنقابات العمالية التي تعبر عن رغبات أو احتياجات أو مطالب قطاعات معينة من السكان. ونشاط الأحزاب السياسية

يتركز حول محاولة الوصول إلى السلطة ومن خلال سعيه لتحقيق ذلك الهدف يقوم بنشاطات مختلفة، تعود بالفائدة على أعضائه وعلى المناطق التي يقومون فيها وفي كثير من الأحيان تعود بالنفع وتحقيق الصالح العام للمجتمع[14].

وتتعدد أشكال وأنواع الأحزاب السياسية. وقد اختلف العلماء في تصنيفهم لهذه الأنماط، فأكثر هذه التصنيفات شيوعا هو ذلك النمط الذي يقوم على عدد الأحزاب، فقد صنف الباحث الفرنسي) مورس ديفرجيه (الأنظمة الحزبية إلى ثلاث أنماط، وهي نظام الحزب الواحد، إذ لا يوجد في الدولة إلا نظام حزب واحد، ويتميز بالمركزية الشديدة والطاعة الكاملة وتصدر عنه السياسيات العامة، وقراراته من القمة ونظام الحزبين وهو نظام ديمقراطي يقوم على التنافسية الحزبية حيث يكون الأول في السلطة والثاني مراقباً لأعماله وبرامجه، وهناك نظام تعدد الأحزاب[15]. إن النظم الحزبية نوعان؛ نظم تنافسية، ونظم غير تنافسية. إن النظم التنافسية تلعب فيها الأحزاب السياسية دوراً مهم في الشراكة مع السلطة لترقية الحكم الراشد وبناء نمط جديد يخدم إنتاج معالم حضارية للدولة. أمَّا النظم غير التنافسية فهي سائدة في دول العالم النامي الذي تسود فيه نظم الحكم الشمولية التي لا تسمح بترقية الممارسات الديمقراطية بالنظر إلى حكم الفرد وطغيانه لغياب مؤسّسات للدولة.

إن فاعلية الأحزاب السياسية في الجزائر مرهونة بمدى أدائها لوظائفها وبتقديم الأهداف العامة على الخاصة، أو الموازنة بينهم لتحقيق التنمية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والوصول إلى مكانة الدول المتقدمة.لذلك فمسألة الأحزاب السياسية وعلاقتها بالديمقراطية والتأثير بفعالية في صنع القرار السياسي تحددها نوع العلاقة بين السلطة والأحزاب السياسية، فتجربة الأحزاب السياسية في الجزائر تجربة غير مكتفية بذاتها، كما أنها تعاني من الهشاشة في التصدي والمواجهة، وهذا الذي ولد انشقاقات وصراعات داخلية، **لذلك نلاحظ عدداً من عوامل تراجع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:**

- أن الطبيعة العضوية للأحزاب الجزائرية تتميز في الغالب بكونها أحزاباً غير نشطة.

- التداول على القيادة في الأحزاب الجزائرية ليس طريقة ديمقراطية؛ فهو يتميز بطابع شكلي فقط ومحدودية.

- معظم الأحزاب الجزائرية ما تزال متأثرة بالأزمات التي مرت بها التجربة الجزائرية، تلك التي أثرت بدورها على متابعة الديمقراطية وتطبيقها مرتكزة في ذلك على الخلافات السياسية والتنظيمية والشخصية، إضافة إلى ذلك فهي لا تتبنى أسلوب الحوار والمشاركة، وتبنت أسلوب الإقصاء[16].

هذه السمات التي تميز الحياة السياسية في الجزائر تضفي طابعاً خاصاً يدل على نوعية الفاعلية للشريك الثاني في المجتمع، ويحدد نوعية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ترهن المقوِّمات الحضارية وتتحكم فيها.

**ب. الفاعلون في الإقليم:** هناك تنظيمات غير حكومية تمارس الضغط على السلطة، وتشارك في العمل السياسي بصورة غير مباشرة، فتؤثر في مركز القرار ولا تطمح للوصول إلى السلطة بقدر تأثيرها عليها لتحقيق مصالحها. وتعرف بجماعات الضغط التي تمارس الضغط في عملية صنع القرار السياسي بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة[17]. وتسعى هذه الجماعات إلى التأثير في السياسات العامة بطريقتها من خلال لعب دور مهم في الحياة السياسية، وصياغة المطالب والتعبير عن اتجاهاتها السياسية. ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات تسعى لتحقيق مطالبها والضغط على صانعي القرار وذلك حسب ما تملكه من حجم العضوية وحجم مواردها ومدى تجانس أفرادها من الثقافة السياسية السائدة[18]. لذلك فإن السياسات القطاعية عبر آلية التمييز تعمل على إنتاج عدد من الفاعلين يختلف دورهم وحجمهم من قطاع إلى آخر. لكن عقلانية ورشادة السياسة القطاعية تقود دائما إلى إفراز فاعلين إيجابيين غرضهم خدمة القطاع وترقية مستوى أدائه لتحقيق التنمية القطاعية.

إن مخرجات السياسات العامة في الجزائر، حققت بالفعل قدرات في التغلغل والإبداع من خلال الاستثمار في المورد البشري للقطاع، وترقية المفهوم الممارساتي لإنتاج الفواعل وتنميتهم، وهذا ما لوحظ في عدة قطاعات مهمة من بينها العدالة التي أنتجت فواعل عبر سياساتها المبرمجة والممنهجة من محامين، ومحضرين قضائيين، وكتاب عموميين،...الخ أسهموا في ترقية مفهوم العدالة وتحقيقها في المجتمع.

**ت. الرأي العام:** بدأت الدول والمنظمات السياسية الاهتمام بالرأي العام، حين أصبحت قوة كبيرة زادت من تأثيرها سياسيا على التجمعات الإنسانية في الدولة نتيجة الأوضاع المزرية، من هنا يعرف الرأي العام على أنه مجموعة من الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في فترة معينة تحت تأثير الدعاية اتجاه قضية معينة[19]. ومن خلال ذلك فإن الدعاية لها دور كبير في بناء استراتيجية الرأي العام، ويتحدد الدور السياسي للرأي العام في المجتمع من خلال قدرة الناس على التأثير في السياسة العامة. أمَّا قنوات التأثير فهي (قنوات) أدوات العملية السياسية كالحكومة، والنظام الحزبي، وجماعات المصلحة والتصويت، وليس هناك حكومة تفرض مطالبها على الجمهور دون دعم شعبي[20].

**ث. وسائل الإعلام:** بفعل التطور التكنولوجي الذي أسهم في بروز فاعلين جدد يتمثل في الإعلام والذي يلعب دورا مهما في الحياة السياسية. يعرف الإعلام بأنه آلية يتم بها إعلام الناس بأمور حياتهم اليومية عبر وسائل الإعلام المتعددة من أجل إطلاع أبناء المجتمع وتثقيفهم بهذه المعلومات لبناء الرأي العام الشعبي حيال العديد من القضايا التي تضم الشأن العام، فالإعلام من أجل توصيل المعلومات إلى الرأي العام يحتاج إلى وسائل وقنوات فعالة لنقل أكبر عدد ممكن من المعلومة للأفراد المنتشرين في أرجاء الدولة. بغية تشكيل رأي عام محلي ووطني مؤثر في السياسات العامة القطاعية. كما أن السلطة تستخدم الإعلام بمختلف الوسائل في صنع واتخاذ قرارات مهمة للمجتمع، انطلاقا من اعتبار الإعلام معيارا من المعايير التي تعتمد في رسم السياسات وترشيدها وبناء جودة للحكم.

استنادا إلى التجربة الفتية للتعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، نُلاحظ أنه كلما حصل الحديث عن حرية الرأي والتعبير في الجزائر يتفق المختصون على أن مسيرتها عرفت تحولات عميقة طبعت تاريخ الجزائر المعاصر. فحرية الرأي والتعبير مرتبطة إلى حد كبير بوسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، المكتوبة، السمعية والسمعية البصرية وهذا ما أفرزته تفاعلات الساحة السياسية والاجتماعية في الجزائر، وهذه المعطيات تقودنا للحديث عن دور العملية الإعلامية في كل النواحي الاجتماعية ذات الصلة بما يحدد

دور الأفراد ومقوماتهم والذي يُحدد (أي دور الإعلام) في ضوء الاستراتيجية العامة لمواجهة مستجدات الحياة وتطوراتها حيث تصبح مهمة الإعلام أو القيادة الإعلامية تقوم بالدور المكلف بها في ترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية في المجتمع الجزائري.

## المحور الرابع: القطاع الخاص وتحقيق الجودة السياسية

### أولا: مفهوم القطاع الخاص:

على الرغم من تعدد مفاهيم الخصخصة بتعدد كتابها إلا أنه يمكن إجمال هذه المفاهيم في نوعين. مفهوم ضيق ومفهوم واسع. فيما يخص المفهوم الضيق هو بيع أصول المشروعات العامة، أو المشروعات التابعة للقطاع العام أو أسهمها إلى أشخاص سواء كان كليا أو جزئيا، فهذا المفهوم يقتصر على تحويل الأصول أو الخدمات من القطاع العام أو من القطاع المدعوم ضريبيا أو سياسياً إلى القطاع الخاص لرجال الأعمال.

أمَّا فيما يخص المفهوم الواسع ويرتبط بقضية اقتصادية، سياسية، وهي دور الملكية في الإصلاح الاقتصادي، لأن المؤسّسات العامة لا يمكنها أن تطور نفسها نحو المزيد من الكفاءات كما هو بالنسبة للمؤسّسات الخاصة. ولقد عرف الباحث) ولسون وكلاجي (الخصخصة بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تهدف إلى الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية [21]. كما عرفها الباحث (تيكولا بالاتي) بأنها التعاقد أو بيع الخدمات أو المؤسّسات التي تسيطر عليها الدولة إلى مجموعة أفراد أو مجموعة رجال الأعمال المنتمين إلى القطاع الخاص[22].

وتطرق الباحث (إيهاب الدسوقي) للخصخصة فرأى بأنها سياسة مرحلية من سياسات التحرير الاقتصادي، تعمل على تحويل المشاريع العامة إلى مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية أو الإدارية باستخدام العديد من أساليب (الملكية أو الإدارة) المتاحة والملائمة[23]. أمَّا النظرة السياسية فهي تذهب إلى أن وجود قطاع خاص قوي وطاغ على الحياة السياسية، إنمّا هو مظهر من مظاهر وجود كتلة اقتصادية ذات مال ونفوذ وقدرة، وهي الكتلة التي تملك هذا القطاع وتتحكم فيه. ومن ثمّ لابُّد لها من الكشف أن نشاطها الاقتصادي، بحاجة إلى جو سياسي مؤهل لها. ولابُّد أن تسعى للوصول إلى السلطة، وتعمل على تسخيرها من ثم لتثبيت أقدامها ورعاية مصالحها، والمحافظة على استمراريتها وتوسيع دائرة نشاطها ونفوذها[24]. ولا يكون ذلك إلاَّ من أن تصبح شريكاً في بعض القطاعات عن طريق هذه المشاريع، وهو ما يعرف بالخصخصة لتحقيق سياسات هادفة للحكومة ومنه للصالح العام وتحقيق أهداف خاصة بهذا القطاع أي القطاع الخاص.

### ثانيا: خصائص القطاع الخاص:

**من خلال ما سبق نتبيّن عدد من الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص. نذكرها على النحو الآتي:**

- تفعيل أدوات الرقابة والتشريع لما يصب في مصلحة المواطن باعتبارها أداة رقابية على النظام السياسي ومشاركة في العملية السياسية.

- نتبيّن أهمية دور الفرد المنتج في المجتمع بفتحها منا صب شغل جديدة عن طريق الإعداد المالي لاستقبال فائض البطالة.

- فتح باب التنافس بين أكبر عدد ممكن من الشركات الذي من شأنه زيادة دخل الدولة ومنه الفرد.

- تتضمن مصادر مالية بمقدورها الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية ومنها سياسية. فتؤدي إلى التدخل في السياسة العامة للدولة لما تملكه من دخل مالي تستطيع بذلك أخذ المناصب العليا في الدولة.

- يقوم القطاع الخاص بتطوير بعض المشروعات، أي انتقال حق تشغيل أو استغلال المشروعات العامة وتطويرها إلى القطاع الخاص، ثم تؤول ملكية هذه المشاريع مرة أخرى إلى الدولة.

- كفاءة القطاع الخاص لمؤسّساته الإنتاجية ولخدماته الممتازة [25].

### ثالثا: أهداف القطاع الخاص:

يمكن أن نجمل أهداف القطاع الخاص من خلال تعظيم الأرباح برفع الكفاءة وتحسين الأداء المالي. وخلق حوافز لجعل قوى المنافسة تدفع مستوى الأداء لأعلاه. وذلك لتحقيق إنتاج ضخم وتعميمه، للارتقاء بكفاءة تشغيل المشروعات القائمة وتحقيق عوائد مالية تخفض من أعباء الدولة وتخفض من عجز ميزانيتها. ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمويل خدمات الدولة . وتعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية الشاملة. وبالنظر إلى أهداف القطاع الخاص الذي أصبح ركيزة أساسية وشريكاً لا يمكن الاستغناء عنه من طرف السلطة بالنظر إلى المميزات التي تميزه عن باقي مكوّنات المجتمع المدني. فالرهان والتحدي اللذان طرحتهما العولمة جعل من النظام السياسي يبحث عن آليات تفعيل دوره وتحقيق الحكم الراشد للمجتمع.

## المحور الخامس: القطاع الخاص شريك داعم لأسس الحكم الراشد في الجزائر.

إن وضعية القطاع الخاص غير معروفة بصفة دقيقة، لذا لا يمكننا إلا إعطاء بعض المؤشرات الإجمالية عنه، وعن دوره ونصيبه في التنمية من خلال مساهمته في السياسات العامة للدولة. **ويمكن أن نظهر مساهمة القطاع الخاص من خلال ما يأتي:**

### أولا. مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

لقد نصت قوانين ونصوص متصلة بالاستثمار الخاص على تشجيع وإعطاء ضمانات لهذا القطاع، وبخاصة الاستثمارات التي تسهم في التشغيل، ومن أجل معرفة التطور في قطاع الصناعة لا بُّد من المعرفة والبحث في التوزيع القطاعي للتشغيل من أجل المقارنة مع القطاعات الأخرى من جهة، وللمقارنة مع القطاع العام من جهة ثانية. فقد عرف التشغيل في القطاع الخاص تطورا مستمراً إلى غاية يومنا هذا، ويرجع ذلك إلى عنصر الربح الذي يعمل من أجله القطاع الخاص ويجتهد في كل الاتجاهات لكي يعظمه، ما جعله يلجأ إلى استغلال أكثر مما هو موجود وكذا اتّباع سياسة الموسمي، والتشغيل بالساعة والتشغيل في البيت. إن هذه السياسة تمكن أرباب العمل من التهرب من الضرائب المختلفة بفضل عدم الإعلان عن العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

إن الأهمية النسبية للقطاع الخاص في التشغيل في قطاعي التجارة والخدمات تبقى بدون منازع سواء بالمقارنة مع الفروع الأخرى داخل القطاع الخاص نفسه أو بالمقارنة مع القطاع العام.

لذا يمكن القول، إنّ سياسة الدولة منذ فجر الاستقلال وحتى يومنا هذا، تلك التي شجعت القطاع الخاص خاصة المستثمر في الصناعة من أجل المساهمة في حل أزمة البطالة بخلق مناصب شغل، قد حققت جزءاً كبيراً من هذا الهدف، إذ وصل متوسط التشغيل في القطاع الخاص باستثناء الفلاحة إلى نسبة 47 بالمائة[27]. إن بعض النقائص مازالت موجودة إلى يومنا هذا نظراً لسياسة القطاع الخاص الهادفة إلى تعظيم الربح بشتى الطرق. ممَّا يجعله يلجأ إلى توظيف نسبة كبيرة من اليد العاملة غير المؤهّلة. كما يلجأ إلى عدم الإعلان عن العمال وتكثيف العمل بالنسبة لما هو موجود.

## ثانيا: مُساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:

إن القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني، وفقا للنظام المحاسبي للاقتصاد الجزائري هي إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحاً منه الرسم الوحيد الإجمالي والرسوم الجمركية على الواردات. ويعتبر الإنتاج المحلي الخام هو مؤشر اقتصادي ذو دلالات في تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وعليه، نستنتج أن القيمة المضافة، هي من بين المؤشرات ذات الدلالة في التحليل في الحكم على مدى مساهمة قطاع ما أو مؤسّسة أو فرع ما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تبقى كذلك من بين المؤشرات المهمة لقياس المدى الذي وصل إليه التطور الاقتصادي والاجتماعي فعاليا، ما يرتبط مفهوم القيمة المضافة بمستوى التطور المعيشي في الاقتصاد الوطني لأي بلد، لكن دلالة **القيمة المضافة هي مرتبطة بمجموعة من الشروط، وهي** :

- يجب أن يكون معدل نموّها السنوي أكبر من معدل النمو السنوي للسكان في فترة زمنية محددة.

- يجب أن تقترب بثبات المستوى الأسعار نسبيا، فلا معنى إذا زادت القيمة المضافة بنسبة معينة، تكون نسبة التضخم أو الزيادة في أسعار المنتوجات خاصة ذات الاستهلاك الواسع أكبر من نسبة زيادة القيمة المضافة فهذا لا يغيّر من المستوى المعيشي للأفراد.

- يعدّ توزيع أكبر نسبة منها على أغلبية أفراد المجتمع، أي أن يستفيد منها أكبر عدد ممكن من السكان وهذا راجع إلى إعادة التوزيع للمداخيل.

بقاء القيمة المضافة مرتبطة ببعض الشروط، تعني ضرورة وجود جهاز مركزي للتخطيط ويظهر دوره في إعادة التوزيع، وكذا ضبط العلاقة القائمة بين الاستهلاك والادخار. فالقيمة المضافة قد تضاعفت بشكل كبير مقارنة بنسبة النمو، السكان، وهذا يؤدي بنا إلى القول، إن الاقتصاد الجزائري، قد حقّق هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في تحسين مستوى المعيشة للسكان.

## ثالثا: الإحصائيات الاقتصادية:

يُهيمن القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي الجزائري بـ: 915.316 مؤسّسة أي 98 بالمائة من المجموع فيما يتقاسم الباقي القطاع العمومي والمؤسسات المختلطة والأجنبية حسب معطيات الإحصاء الاقتصادي الذي أنجزه الديوان الوطني لإحصائيات 2013م. وأوضحت المعطيات النهائية للمرحلة الأولى من الإحصاء الاقتصادي الذي سيسهم في إنجاز مجموعة من التحقيقات الاقتصادية الإحصائية الهيكلية والظرفية أن القطاع العمومي يُعد 16.718 مؤسّسة أي 1.8 بالمائة فقط. فيما تُعد المؤسّسات المختلطة والأجنبية 2.216 مؤسّسة أي 0.2 % وتحتل التجارة المرتبة الأولى في القطاع الخاص بـ: 508.638 مؤسّسة أي 55.6 % في حين أن التجارة بالتجزئة تمثل 85 % متبوعة بالصناعات المصنعة وتهيمن على الصناعات المصنعة الصناعات الغذائية التي تُعد 23.252 مؤسّسة أي 25.5 % متبوعة بصناعة الملابس بـ: 11.6 %، ومن جهة أظهرت نتائج الإحصاء الاقتصادي بخصوص تطور إنشاء المؤسسات الاقتصادية حسب فترة ارتفاع في الوتيرة خلال سنوات الـ: 2000م و2013م بإنشاء 716.026 مؤسّسة أي 76.6 %، من مجموع 934.250 مؤسّسة تم إحصائها[28]. لا تمثل الصناعة إلاّ ما نسبته 10.2 % من المؤسّسات التي أنشئتْ خلال العشرية الأخيرة حسب الديوان الوطني للإحصائيات الذي أضاف أن هذا الهيكل مماثل نوعا ما لكل المراحل السابقة لسنة 2000م. وبخصوص السنة الفعلية لبداية النشاط. بحيث عرفت العشرية الأخيرة دخول عدد مهم في مرحلة النشاط مقارنة بالفترات السابقة، إذ كانت 731912 مؤسّسة معنية أي بنسبة 78.3 %. وتشير معطيات الإحصاء الاقتصادي حول التشغيل أن عدداً مهماً من المؤسّسات يشغل أقل من 9 أشخاص بنسبة 97.8 % و932 مؤسّسة اقتصادية تشغل 260 عاملا فأكثر. كما تُشير الإحصائيات بخصوص توزيع المؤسّسات الاقتصادية حسب رقم الأعمال إلى أن حوالي 94 % لها رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دج. أما المؤسّسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 20 و200 مليون دج فتمثل 5.7 % من العدد الإجمالي للمؤسّسات التي أجري عليها الإحصاء، وبالتالي فإن 1 % من المؤسّسات التي أجري عليها الإحصاء حققت رقم أعمال سنوي أعلى من أو يساوي 200 مليون دج[29] [30].

من خلال الإحصائيات المذكورة، نرى أن النسيج الاقتصادي في الجزائر يغلب عليه الأشخاص الماديون بنسبة 95 % (888794) أمَّا الأشخاص المعنويون (المؤسّسات) فتمثل أقل من 5 % مؤسّسة حسب الديوان الوطني الذي يرى أن هذه النتائج « تشير إلى أن الاقتصاد قائم أساسا على المؤسّسات الصغيرة ». ويرى أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرية الأخيرة، إذ تمكن القطاع التجاري من الهيمنة الشبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، وأكد الديوان أن الإحصاء الاقتصادي الأول الذي تشير نتائجه الأولية يمكنه السماح بإعادة تصحيح المسار خلال السنوات القادمة وإعادة بعث الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع احتياجات البلاد. إذ إنّ فروع نشاطات الخدمات الذي يتمثل في النقل 26 % مقابل 18.7 % لنشاط الطعام، و2.15 % لقطاع الاتصالات و2.10 % للنشاطات القانونية والمحاسبة و 45 %لقطاع الصحة البشرية.

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، فقد بدأت العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتصل بإدارة الشؤون الاقتصادية[31]. يمثل القطاع الخاص في الجزائر اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدخله وبروز دوره في عملية صنع السياسة العامة نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تؤكد بعض الدراسات

وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات الخاصة ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق، فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى[32]. تسند البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة لنمو الاستثمار الخاص على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وتدني معدل التضخم (توازن داخلي) وانخفاضا العجز في ميزان الحساب الجاري، وفي المديونية الخارجية، توازن خارجي، **تعدّ أهم المؤشرات السياسية لتقييم مناخ الاستثمار هي:**

- مؤشر النمو الاقتصادي.
- مؤشر المديونية.
- مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري).
- مؤشر التضخم.
- مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية).

يتضح لنا من خلال دراسة الفترة (2000–2013م)، أن الجزائر نجحت إلى حدّ بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد ولا سيما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994– 1998م)، المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، ولمعرفة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في صنع السياسات العامة لا بُد من معرفة العلاقة بين رجال الأعمال والحكومة، لأن نشاط هؤلاء لا يقام من فراغ، ففي ظل غياب الشفافية يمكن أن يكون نوم بعض رجال الأعمال في سرير الحكومة مصدر الفساد والإفساد، وهذا لا يمنع من وجود رجال أعمال مخلصين وصادقين، وهذا الشيء ينطبق على كثير من أرباب السياسة الذين حرصوا على تكريس ممارسة المناقضة لتلك الممارسات القانونية لكثير من المنتخبين والمسؤولين الذين روّجوا لمشروعات وهمية تمكنوا على إثرها من نهب المال العام ليظهروا في صورة شاشات التلفزيون والصحف الخاصة.

شهدت الجزائر منذ مدة تنامياً ملحوظاً لوجود رجال الأعمال أصبحوا فاعلين رئيسيين في الوساطة بين المؤسّسات الرسّمية والمواطن، إذ أضحى الوجود القوي لرجال الأعمال كنواب داخل البرلمان والمجالس المحلية ظاهرة لافتة، ومع اتّباع الجزائر سياسات التحرر الاقتصادي والخصخصة وانقلابها على نمط الاقتصاديات المركزية المدارة من المؤسّسات الرسّمية وتفضيلها التدريبي للقطاع الخاص كقاطرة للنمو، بدأت الكيانات التنظيمية لأصحاب الأعمال تضطلع بأدوار مهمة في صناعة القرار التنفيذي العام المتصل بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي هندسة البيئة القانونية الناظمة لنشاط القطاع الخاص، فرجال الأعمال في الجزائر ارتقوا إلى مصاف الشراكة المؤطرة مع نخب الحكم والممارسة بصورة دورية بغية تحديد تفضيلات الدولة صوب قضايا متنوعة، إما لسوق العمل كهيكلة الأجور وسياسة الضمان الاجتماعي والمعاشات وإعانات البطالة، رغم المعارضة التي تلقاها القطاع من طرف بعض الأحزاب السياسية ومن أهمها حزب العمال (يساري التوجه)، إلاَّ أن دوره تطور وبقوة بوصفه شريكاً فاعلاً في صنع السياسات العامة القطاعية الجزائرية وتقويمها. هذا ما يؤكد أن القطاع الخاص في الجزائر يلعب دوراً مهماً ومُهيمناً بالنظر إلى الضُعف الذي تشهده مُكونات المجتمع المدني وفي مقدمتهم الأحزاب السياسية.

## خاتمة:

لكل نظام سياسي مجموعة مؤسّسات ومكوّنات سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، وهي تقوم بصنع السياسة العامة، فالسياسات العامة من حيث الرسم والتنفيذ والتقويم هي نتاج أداء تلك المؤسّسات، وأداؤها هو من يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية ممارسة مؤسّساتها عند صنع السياسة العامة. إن تطور المؤسّسات الديمقراطية، جعل من فواعل الدولة جزءاً مهماً في الحياة السياسية. إذ لا يستمر أي نظام حكم ولا تستقيم السياسات القطاعية بمعزل عنهم. وأصبح طرح مؤسّسات المجتمع المدني لمطالبها وأهدافها أكثر وقعا من ذي قبل، وبعد أن كانت مجرد ملاحظات ضد السياسة العامة التي تقررها الحكومة، أصبحت أكثر تأثيراً في صنع السياسة العامة، نظراً للتطورات الحاصلة في الدول فالوعي لدى المجتمع أصبح سمة مميزة ساهمت في ترقية أداء الأنظمة السياسية وإجبارها على إيجاد شركاء فاعلين لترقية الممارسات نحو الجودة في الحكم.

## الهوامش:

1. عمار عباس، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري، (ط01، القبة: دار الخلدونية، 2010م)، ص176.
2. وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005م)، ص 41
3. عمار عباس، المرجع السابق، ص 17.(3)
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996م، المادة 85.
5. المرجع نفسه، ص ص46،47.
6. المرجع نفسه، المادة 138.
7. سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، (القاهرة: دار أمين للنشر والتوزيع، 1995م)، ص 19.
8. حسين توفيق،(بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية)، دراسة مقدمة لندوة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص 68.
9. عبد الغفار شكل،(نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي)، الحوار المتمدن، محور مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 13/10/2004 م، تم الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني، التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930
10. محمد أحمد نايف العكش، مؤسّسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،(ط01، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م)، ص49، 50.
11. كامل ثامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، (ط02، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م)، ص108.
12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية والجماعات المحلية،

(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008م)، ص 27.

13. السيد عبد العاطي السيد، وآخرون، علم الاجتماع،) الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002م)، ص 346.

14. عبد الفتاح ماضي،(كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية) مجلة الديمقراطية للأهرام، القاهرة، العدد: 43، جويلية 2011م، ص25.

15. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص55.

16. ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014م)، ص146.

17. ياسمين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، (عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع،2009)، ص71.

18. محمد زاهي بشير المغريي، السياسة المقارنة إطار نظري، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1996م)، ص189.

19. هشام محمود الأقداحي، معالم النظم السياسية المعاصرة، (الإسكندرية: مؤسّسة شباب الجامعة، 2009م)، ص412.

20. صايل زكي الخطابية، مدخل إلى علم السياسة، (عمان: دار وائل للنشر،2010م)، ص 218.

21. مرسي السيد حجازي، الخصخصة: إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص،(بيروت: دار الجامعة للنشر والتوزيع، (د.س.ن))، ص9 14-.

22. مهند إبراهيم، وآخرون، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص «الخصخصة» دراسة مقارنة،(ط01، عمان: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص22.

23. مرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص15.

24. مهند إبراهيم، المرجع السابق، ص ص21 – 23.

25. مرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص18 – 23.

26. المرجع نفسه، ص 23.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير وطني، يتضمن نسبة التشغيل للقطاع الخاص الجزائري، السنة 2012م، ص12.

28. المرجع نفسه، ص 13.

29. المرجع نفسه، ص 13. (30)

30. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اقتصاديات التحول خلال خمسة عشر عاماً: الإنجازات والتحديات، ديسمبر 2005م، ص 68.

31. مليكة صديقي، برنامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، السنة 2007م، ص 198.

## المصادر والمراجع:


1. حسين توفيق، (بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية)، دراسة مقدمة لندوة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.

2. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية والجماعات المحلية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008م) .

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996م.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير وطني، يتضمن نسبة التشغيل للقطاع الخاص الجزائري، السنة 2012م.

5. عمار عباس، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري، (ط01، القبة: دار الخلدونية، 2010م) .

6. سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، (القاهرة: دار أمين للنشر والتوزيع، 1995م) .

7. السيد عبد العاطي السيد، وآخرون، علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002م) .

8. صايل زكي الخطابية، مدخل إلى علم السياسة، (عمان: دار وائل للنشر،2010م) .

9. كامل ثامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، (ط02، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م) .

10. محمد أحمد نايف العكش، مؤسّسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،(ط01، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م.

11. محمد زاهي بشير المغريي، السياسة المقارنة إطار نظري، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1996م) .

12. مرسي السيد حجازي، الخصخصة: إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، (بيروت: دار الجامعة للنشر والتوزيع، (د.س.ن)).

13. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اقتصاديات التحول خلال خمسة عشر عاماً: الإنجازات والتحديات، ديسمبر 2005م.

14. مهند إبراهيم، وآخرون، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص «الخصخصة» دراسة مقارنة، (ط01، عمان: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2008م) .

15. ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014م) .

16. وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005م) .

17. ياسمين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، (عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع،2009) .

18. هشام محمود الأقداحي، معالم النظم السياسية المعاصرة، (الإسكندرية: مؤسّسة شباب الجامعة، 2009م) .

19. مليكة صديقي، برنامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، السنة 2007م.

20. عبد الفتاح ماضي،(كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية)، مجلة الديمقراطية للأهرام، القاهرة، العدد: 43، جويلية 2011م.

21. عبد الغفار شكل،(نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي)، الحوار المتمدن، محور مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 13/10/2004 م، تم الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني، التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930